

□ الفهرس □

الموضوع	الصفحة
٢٠ - كتاب النكاح	٥
● الباب الأول : في مقدمات النكاح	٧
- حكم النكاح	٧
- خطبة النكاح	٨
- حكم الخطبة على الخطبة	٩
- حكم النظر إلى المخطوبة قبل التزويج	١٠
● الباب الثاني : - في موجبات صحة النكاح	١٢
- كيفية العقد والنظر فيه	١٢
- الإذن في النكاح	١٢
- الاعتبار بقوله في صحة العقد	١٤
- هل يجوز عقد النكاح على الخيار	١٤
- شروط العقد	٢٠
الفصل الأول : في الأولياء	٢٠
- الولاية هل هي شرط في صحة النكاح	٢٠
- الصفات الموجبة للولاية	٢٦
- أصناف الولاية	٢٧
- حكم تزويج الأبعد مع حضور الأقرب	٢٨
- عضل الأولياء	٣١
الفصل الثاني : في الشهادة	٣٥
- الشهادة على النكاح	٣٥
الفصل الثالث : في الصداق	٣٧
- الصداق حكمه وأركانه وقدره	٣٧
- جنس الصداق	٤٢

- تأجيل الصداق ٤٤
- تشطير الصداق ٤٦
- التفويض إذا طلبت المرأة أن يفرض لها صداقاً ٤٩
- إذا مات الزوج قبل تسمية الصداق ٥٠
- الأصدقة الفاسدة ٥١
- فيما إذا اقترن بالمهر بيع ٥٢
- الصداق إذا وجد به عيب ٥٣
- معرفة محل العقد ٥٨
- الفصل الأول : في مانع النسب ٥٩**
- مانع النسب ٥٩
- الفصل الثاني : في مانع المصاهرة ٦٠**
- مانع المصاهرة ٦٠
- تحريم بنت الزوجة ٦٠
- حكم الأم المعقود على ابنتها ٦١
- هل الزنا موجب للتحريم كالوطء في نكاح ٦٢
- الفصل الثالث : ٦٤**
- في مانع الرضاع ومقدار ما يحرم به ٦٤
- رضاع الكبير ٦٦
- المولود يفطم قبل الحولين ثم أرضعته امرأة ٦٧
- اللبن المحرم إذا استهلك في ماء ٦٩
- هل يصير الرجل الذي له اللبن أباً للمرضع ٦٩
- الشهادة على الرضاع المحرم ٧١
- صفة المرضعة ٧٢
- الفصل الرابع : ٧٣**
- مانع الزنا وزواج الزانية ٧٣
- الفصل الخامس : ٧٤**
- مانع العدد في النكاح ٧٤

٧٥	الفصل السادس :
٧٥	- مانع الجمع بين الأختين
٧٨	الفصل السابع :
٧٨	- موانع الرق
٨٠	الفصل الثامن :
٨٠	- مانع الكفر
٨٣	الفصل التاسع
٨٣	- مانع الإحرام
٨٤	الفصل العاشر :
٨٤	- مانع المرض
٨٦	الفصل الحادي عشر :
٨٦	- مانع العدة
٩٠	الفصل الثاني عشر :
٩٠	- مانع الزوجية
٩١	المسألة الأولى : - إذا أسلم الكافر وعنده أكثر من أربع نسوة
٩٢	المسألة الثانية : - إذا أسلم أحد الزوجين قبل الآخر
٩٥	● الباب الثالث : في موجبات الخيار في النكاح
٩٦	الفصل الأول : - في خيار العيوب
٩٨	الفصل الثاني : - في خيار الإعسار بالصدّاق والنفقة
٩٩	الفصل الثالث : - في خيار الفقد
١٠١	الفصل الرابع : - في خيار العتق
١٠٣	● الباب الرابع : في حقوق الزوجية
١٠٩	● الباب الخامس : الأنكحة المنهي عنها والفسادة وحكمها
١٠٩	- نكاح الشغار
١١٠	- نكاح المتعة
١١١	- نكاح الخطبة على الخطبة
١١١	- نكاح المحلل والمحلل له
١١٢	- الأنكحة الفاسدة بمفهوم الشرع
١١٣	- حكم الأنكحة الفاسدة إذا وقعت

١١٥	٢١ - كتاب الطلاق
١١٥	الجملة الأولى : أنواع الطلاق
١١٧	• الباب الأول : في معرفة الطلاق البائن والرجعي
١١٨	المسألة الأولى : - حكم الطلاق بلفظ الثلاث
١٢٠	المسألة الثانية : - نقص عدد الطلاق البائن بالرق
١٢١	المسألة الثالثة : - الرق يؤثر في نقصان عدد الطلاق
١٢٣	• الباب الثاني : في معرفة الطلاق السني من البدعي
١٢٤	الموضوع الأول : لا طلاق في العدة
١٢٤	الموضوع الثاني : المطلق بلفظ الثلاث مطلق للسنة أم لا ؟
١٢٥	الموضوع الثالث : حكم من طلق وقت الحيض
١٢٥	المسألة الأولى : - هل يقع الطلاق في الحيض
١٢٧	المسألة الثانية : - إن وقع الطلاق هل يجبر على الرجعة
١٢٧	المسألة الثالثة : - متى يقع الطلاق
١٢٨	المسألة الرابعة : - متى يقع الإيجاب
١٢٩	• الباب الثالث : في الخلع
١٣٠	الفصل الأول : جواز وقوع الخلع
١٣٢	الفصل الثاني : شروط جواز وقوع الخلع
١٣٢	المسألة الأولى : - مقدار ما يجوز أن تحتلع به
١٣٢	المسألة الثانية : - في صفة العوض
١٣٣	المسألة الثالثة : - الحال التي يجوز فيها الخلع والتي لا يجوز
١٣٤	المسألة الرابعة : - من يجوز له الخلع ومن لا يجوز له
١٣٥	الفصل الثالث : نوع الخلع طلاق أم فسخ ؟
١٣٦	الفصل الرابع : أحكام الخلع وما يلحقه
١٣٨	• الباب الرابع : تمييز الطلاق من الفسخ
١٣٩	• الباب الخامس : في التخيير والتملك
١٤٣	الجملة الثانية : أركان الطلاق
١٤٤	• الباب الأول : ألفاظ الطلاق وشروطه

١٤٤	الفصل الأول : أنواع ألفاظ الطلاق المطلقة
١٥١	الفصل الثاني : ألفاظ الطلاق المقيدة
١٥٥	● الباب الثاني : في المطلق الجائز الطلاق
١٥٩	● الباب الثالث : فيمن يتعلق به الطلاق من النساء
١٦٢	الجملة الثالثة : الرجعة بعد الطلاق
١٦٣	● الباب الأول : أحكام الرجعة في الطلاق الرجعي
١٦٦	● الباب الثاني : أحكام الارتجاع في الطلاق البائن
١٦٩	الجملة الرابعة : أحكام المطلقات
١٦٩	● الباب الأول : في العدة
١٧٠	الفصل الأول : عدة الزوجات
١٨١	الفصل الثاني : عدة ملك اليمين
١٨٣	● الباب الثاني : في المتعة
١٨٥	- باب في بحث الحكمين
١٨٧	٢٢ - كتاب الإيلاء
١٨٨	المسألة الأولى : - هل تطلق المرأة بانقضاء أربعة أشهر
١٨٩	المسألة الثانية : - اليمين التي يكون بها الإيلاء
١٨٩	المسألة الثالثة : - لحوق حكم الإيلاء للزوج إذا ترك الوطاء بغير يمين
١٩٠	المسألة الرابعة : - مدة الإيلاء
١٩٠	المسألة الخامسة : - الطلاق الذي يقع بالإيلاء
١٩٠	المسألة السادسة : - هل يطلق القاضي إذا أئى الفئء أو الطلاق
١٩١	المسألة السابعة : - هل يتكرر الإيلاء إذا طلقها ثم راجعها
١٩١	المسألة الثامنة : - هل تلزم الزوجة المولى منها عدة
١٩٢	المسألة التاسعة : - إيلاء العبد
١٩٣	المسألة العاشرة : - هل من شرط رجعة المولى أن يطاء في العدة
١٩٥	٢٣ - كتاب الظهار
١٩٩	الفصل الأول : ألفاظ الظهار
٢٠٠	الفصل الثاني : شروط وجوب الكفارة في الظهار

٢٠٣	الفصل الثالث : فيمن يصح فيه الظهار
٢٠٥	الفصل الرابع : ما يحرم على المظاهر
٢٠٦	الفصل الخامس : هل يتكرر الظهار بتكرر النكاح
٢٠٧	الفصل السادس : هل يدخل الإيلاء على الظهار
٢٠٨	الفصل السابع : أحكام كفارة الظهار
٢١٣	٢٤ - كتاب اللعان
٢١٥	الفصل الأول : الدعاوى الموجبة للعان وشروطها
٢٢١	الفصل الثاني : صفات المتلاعنين
٢٢٣	الفصل الثالث : في صفة اللعان
٢٢٤	الفصل الرابع : حكم النكول
٢٢٧	الفصل الخامس : الأحكام اللازمة تمام اللعان
٢٣١	٢٥ - كتاب الإحداد
٢٣٥	٢٦ - كتاب البيوع
٢٣٦	الجزء الأول : تعريف أنواع البيوع
٢٣٧	الجزء الثاني : أسباب الفساد العامة في البيوع المطلقة
٢٣٩	• الباب الأول : في الأعيان المحرمة البيع
٢٤٥	• الباب الثاني : في بيع الربا
٢٤٧	الفصل الأول : الأشياء التي لا يجوز فيها التفاضل ولا النساء
٢٥٥	الفصل الثاني : الأشياء التي يجوز فيها التفاضل ولا يجوز فيها النساء
٢٥٦	الفصل الثالث : ما يجوز فيه الأمران
٢٦١	الفصل الرابع : ما يعد صنفاً واحداً وما لا يعد
٢٧١	• باب في بيع الذرائع الربوية
٢٧٧	الفصل الأول : فيما يشترط فيه القبض من المبيعات
٢٨٠	الفصل الثاني : الاستفادات التي يشترط في بيعها القبض من التي لا يشترط
٢٨٢	الفصل الثالث : ما يباع من الطعام مكيلاً وجزأً
٢٨٥	• الباب الثالث : في البيوع المنهي عنها
٣٠٨	• الباب الرابع : في بيع الشروط والثنية

٣١٧	• الباب الخامس : في البيوع المنهي عنها من أجل الضرر أو الغبن
٣١٩	الفصل الأول : النهي عن تلقي الركبان للبيع
٣٢٠	الفصل الثاني : النهي عن بيع الحاضر للبادي
٣٢٢	الفصل الثالث : النهي عن النجش
٣٢٧	• الباب السادس : النهي عن البيع في وقت العبادات
٣٢٨	* القسم الثاني : الأسباب والشروط المصححة للبيع
٣٢٩	• الباب الأول : في العقد
٣٢٩	الركن الأول : صفة العقد
٣٣٢	الركن الثاني : في العقود عليه
٣٣٢	الركن الثالث : في العاقدین
٣٣٤	* القسم الثالث : الأحكام العامة للبيوع الصحيحة
٣٣٤	= الجملة الأولى - أحكام وجود العيب في المبيعات
٣٣٥	الباب الأول : أحكام العيوب في البيع المطلق
	الفصل الأول : - العقود التي يجب فيها حكم بوجوب العيب من التي لا
٣٣٦	يجب ذلك فيها
٣٣٧	الفصل الثاني : - العيوب التي توجب الحكم وشروطها
٣٣٧	(النظر الأول) - عيوب البيوع التي توجب الحكم
٣٤٠	(النظر الثاني) - الشرط الموجب للحكم به
٣٤٤	الفصل الثالث : حكم العيب الموجب إذا كان المبيع لم يتغير
٣٤٧	الفصل الرابع : - التغيرات الحادثة عند المشتري وحكمها
٤٤٩	- باب طرؤ النقصان على البيع
٣٥٢	الفصل الخامس : - القضاء في اختلاف الحكم باختلاف المتبايعين
٣٥٣	• الباب الثاني : في بيع البراءة
٣٥٤	= الجملة الثانية : في وقت ضمان المبيعات
٣٥٧	- القول في الجوائح
٣٦٠	الفصل الأول : - الأسباب الفاعلة للجوائح
٣٦١	الفصل الثاني : - محل الجوائح من المبيعات

٣٦٢	الفصل الثالث : - مقدار ما يوضع منه فيه
٣٦٤	الفصل الرابع : - الوقت الذي توضع فيه
٣٦٤	= الجملة الثالثة : في تابعات المبيعات
٣٦٤	المسألة الأولى : - بيع النخيل
٣٦٦	المسألة الثانية : - بيع مال العبد
٣٦٩	= الجملة الرابعة : اتفاق المتبايعين على البيع واختلافهما في الثمن
٣٧١	* القسم الرابع : حكم البيع الفاسد إذا وقع
٣٧٣	٢٧ - كتاب الصرف
٣٧٤	المسألة الأولى : - بيع الذهب بالذهب وحكمه
٣٧٦	المسألة الثانية : - السيف والمصحف المحلى يباع بالفضة
٣٧٧	المسألة الثالثة : - في شرط الصرف
٣٧٨	المسألة الرابعة : - فيمن اضطرف دراهم بدنائير
٣٧٩	المسألة الخامسة : - المراطة جائزة في الذهب بالذهب
٣٨٠	المسألة السادسة : - الرجلين يكون لأحدهما دنائير وللآخر دراهم
٣٨٢	المسألة السابعة : - الاختلاف في البيع والصرف في مذهب مالك
٣٨٣	٢٨ - كتاب السلم
٣٨٥	● الباب الأول : محل السلم وشروطه
٣٨٧	- شروط المُسَلَّم المجمع عليها واختلف فيها
٣٩١	- شرط مكان القبض
٣٩١	- أن يكون الثمن مقدراً
٣٩٢	● الباب الثاني : ما يجوز أن يقتضي من المُسَلَّم إليه بدل ما انعقد عليه السلم
٣٩٢	المسألة الأولى : - من أسلم في شيء من الثمر وتعذر تسليمه
٣٩٢	المسألة الثانية : - بيع المُسَلَّم فيه إذا حان الأجل
٣٩٤	المسألة الثالثة : الشراء برأس مال السلم
٣٩٥	المسألة الرابعة : إذا ندم المبتاع في السلم فطلب الإقالة
٣٩٦	المسألة الخامسة : إذا كان لرجل على رجل دراهم
٣٩٧	المسألة السادسة : من أسلم إلى آخر أو باع منه طعاماً
٣٩٨	● الباب الثالث : في اختلاف المتبايعين في السلم

٢٩ - كتاب بيع الخيار	٣٩٩
- كم مدة الخيار	٤٠٠
- من يصح خياره	٤٠٤
٣٠ - كتاب بيع المراجعة	٤٠٧
● الباب الأول : فيما يعد من رأس المال وصفه رأس المال الذي يبنى عليه	
الربح	٤٠٩
● الباب الثاني : حكم ما وقع من الزيادة أو النقصان	٤١١
٣١ - كتاب بيع العرية وشروطها	٤١٣
٣٢ - كتاب الإجازات	٤١٩
- أنواع الإجازات وشروط صحتها وفسادها	٤١٩
- إجار المؤذن والاستجار على تعليم القرآن	٤٢٧
- استجار الفحول من الدواب للضراب	٤٢٩
● أحكام الإجازات	٤٣٥
الجملة الأولى : - عقد الإجار ولوازمه من غير طارئ عليه	٤٣٥
الجملة الثانية : أحكام طوارئ الإجار	٤٣٥
الفصل الأول : - فسخ الإجار	٤٣٧
الفصل الثاني : ضمان الإجار	٤٤٠
الفصل الثالث : الاختلاف في الإجار	٤٤٣
٣٣ - كتاب الجعل	٤٤٧
٣٤ - كتاب القراض	٤٤٩
● الباب الأول : في محل القراض	٤٥١
● الباب الثاني : في شروط القراض	٤٥٣
- أحكام القراض	٤٥٦
- أحكام الطوارئ	٤٥٨
- حكم القراض الفاسد	٤٦٠
- اختلاف المتقارضين	٤٦٢
٣٥ - كتاب المساقاة	٤٦٣
- القول في جواز المساقاة	٤٦٥

٤٦٨ - القول في صحة المساقاة
٤٦٨ الركن الأول : في مجل المساقاة
٤٧١ الركن الثاني : في العمل في المساقاة
٤٧٢ الركن الثالث : صفة العمل الذي تنعقد عليه المساقاة
٤٧٣ الركن الرابع : المدة التي يجوز فيها وتنعقد عليها
٤٧٤ - القول في أحكام الصحة في المساقاة
٤٧٥ - أحكام المساقاة الفاسدة
٤٧٧ الفهرس

مطبع لوى بنمىة بالعارف

هاتف ٨٦٤٢٤٠